

الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم

بفهم الاستاذ الدكتور / محمد عبد الرحمن عبد الوهاب

عميد الكلية

تمهيد : في الكشف عن معنى الشذوذ بعامة :

الشذوذ عند اللغويين مصدر شذ يشذ ويشذ شذوذا : انفرد عن الجمهور ونذر فهو شاذ (١) .

وهو عند علماء النحو والصرف : ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره (٢) ، كذا قال ابن جنى . وقال البغدادي : وهو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيرا ، (٣) .

ومن دراستي العميقة للموضوع توصلت إلى أن الشذوذ هو : مخالفة اللفظ العربي مفردا ، ومركبا ما عليه بقية أفراد بابه في نثر من يعتد بعربيتهم أو في شعر من يعتد بشعرهم بشرط ورود تلك المخالفة بعينها في نثر معتد به ، ويحكم عليها فيه بالشذوذ ، (٤) .

(١) لسان العرب ٥ / ٢٨ ، ٢٩ (شذذ) .

(٢) الخصائص ١ / ٩٧ وانظر لسان العرب ٥ / ٢٨ ، ٢٩ (شذذ) .

(٣) شراهد الشافية للبغدادي ص ٤ .

(٤) انظر في شرح هذا التعريف : الشذوذ والضرورة في لغة العرب من

ص ٦٣ إلى ص ٦٩ .

وبعد هذا التمهيد بإيراد معنى الشذوذ ندخل في موضوعنا .

نزل القرآن الكريم :

أنزل الله كتابه المبين على صفيه محمد الأمين - صلى الله عليه وسلم - وقال في شأنه : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » ، (١) قرآننا عربيا غير ذى عوج ، تلقاه الأمين محمد من الأمين جبريل ، وفي كل إحياءة كان الرسول الأمين يأمر كتبة الوحي بكتابة ما أنزل عليه ، ويتلقاه المؤمنون فيتلونه كما عليهم ، وكان يمرضه على جبريل في شهر رمضان كل عام مرة ، وعام مات مرتين ، (٢) .

ولما كان جل الاعتماد فى نقل القرآن على حفظ القلوب أقام الله سبحانه للقرآن الكريم أئمة ثقات بذلوا نفوسهم فى إتقانه وتلقوه من النبى - صلى الله عليه وسلم - حرفا حرفا ، لم يهملوا منه حركة ، ولا سكونا ، ولا إثباتا ، ولا حذفا ، ولا دخل عليهم فى شىء منه شك ولا وهم (٣) .

جمعه :

ولما انتقل المصطفى إلى الرفيق الأعلى ، وتولى الأمر بعده أبو بكر وبعد أن قتل من الصحابة حفظة القرآن الكريم نحو خمسمائة ، أشير عليه أن يجمع القرآن فتوقف ، إذ إن النبى لم يأمر فى ذلك بشىء ثم اجتمع رأيه ورأى الصحابة - رضى الله عنهم - على جمعه بعد مشاورات وأحداث ليس هنا موضع تفصيلها ، فأمر زيد بن ثابت بتتبع القرآن

(١) سورة الحجر آية ٩ .

(٢) البرهان للزكشى ٢٣٢/١

(٣) انظر للنشر ١/٧ ، ٨ .

وجمعة الجمعة في صحيف كانت عند أبي بكر ، ثم عمر ، ثم حفصة ، ولما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان - رضى الله عنه - حضر حذيفة بن اليمان فتح أرمينية وأذربيجان فرأى الناس يختلفون في القرآن الكريم ويقول أحدهم للآخر : قراءتى أصح من قراءتك فافزعه ذلك ، وقدم على عثمان ، وقال : أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى ، فأحضر عثمان الصحف التى كانت عند حفصة ، وأمر من يوثق به فنسخها ، وبعد تمامها أرسل إلى كل مصر مصحفا ، وكانت هذه المصاحف كلها مجردة من النقط والشكل ، ليحتملها ما صح نقله ، وثبت تلاوته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط ، وكتبت المصاحف على اللفظ الذى استقر عليه في العرصة الأخيرة ، وقرأ كل أهل مصر بما فى مصحفهم بعد أن تلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم قاموا بذلك مقام الصحابة (١)

السبب في جمع القراءات والتمييز بين المشهور والشاذ :

ثم إن القراء بعد هذا الرعيل الأول قد كثروا ، وتفرقوا في البلاد وانتشروا ، وخلفهم أمم عرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم : فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف ، وكثر بينهم لذلك الاختلاف ، وقل الضبط ، واتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ، فقام جهابذة علماء الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد ، وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والروايات ، وميزوا بين المشهور والشاذ (٢) .

(١) النشر ٨ / ١

(٢) المرجع السابق ٩ / ١

ومن هؤلاء : هارون بن موسى الأعمور ، وهو أول من سمع
بالبصرة وجوه القراءات وألفها ، وتبع الشاذ منها فبحث عنه ، فيما يقوله
عنه أبو حاتم السجستاني (١) .

وَألف يعقوب بن اسحاق الحضرمي (توفي ٥٢٠٥) كتابا أسماه
الجامع ، جمع فيه اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف إلى من قرأه كما
يقول الزبيدي (٢) .

شروط القراءة الصحيحة :

يرى ابن الجزرى وغيره أن القراءة الصحيحة هي ما اجتمع فيها
شروط ثلاثة :

- أن توافق العربية ولو بوجه .
- أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .
- أن يصح سندها .

وتسكون القراءة باجتماع هذه الشروط فيها صحيحة ولا يجوز ردها
ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن
السكريم ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن السبعة أم عن
العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين (٣) .

وفى هذا يقول صاحب طيبة النشر :

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالا يحوى

(١) طبقات القراء ٢/٢٤٨ ، وانظر مقدمة المحتسب ص ٩ ، ٦٠ .

(٢) مقدمة المحتسب ص ٩ ، ١٠ .

(٣) النشر ١/٩ ، ١٤ ، ٤٤ ، الإتيان للسيوطي ١/٧٩ ، ٨٦ .

وصحح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان (١)

والإسناد الصحيح هو الأصل الأعظم ، والركن الأقوم في تقبل القراءة ، فإذا ثبت الإسناد الصحيح ، فإنه لا يضر إنكار بعض أهل النحو أو كثير منهم ، ولم يعتبر إنكارهم ، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها ، كاسكان همزة « بَارِئِكُمْ » ، من قوله تعالى : « فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ » (٢) بكسر الهمزة ، وكالأنف في « هذان » ، من قوله تعالى : « إن هذان لساحران » (٣) ، وذلك أن أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن للكريم على الألف في اللغة ، والأقيس في العربية بل على الأثب في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردوها قياس عربية ، ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها ، والمصير إليها (٤) . وصحة السند يتأتى بأن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وتسكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط أو بما شذبه بعضهم هل في القراءة قياس (٥) .

(١) طيبة النشر ص ٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٥٤ .

(٣) سورة طه آية ٦٣ .

(٤) النشر ١ / ١٠ ، ١١ .

(٥) انظر الخصائص ١ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ قال ابن جنى : « وما يحتمله القياس

ولم يرب به السماع كثير منه للقراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز ، لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله عز اسمه : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فالصحة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين اعراب اسم الله سبحانه والقياس يبيح أشياء فيها =

تمتنع القراءة بالقياس المطلق ، وهو الذى ليس له أصل فى القراءة يرجع إليه ، ولا ركن وثيق فى الأداء يعتمد ، وقد روى عن عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت من الصحابة ، وعمر بن عبد العزيز وغيره من التابعين أنهم قالوا : القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقروا كما علمتموه . أما إذا كان القياس على إجماع انعقد أو على أصل يعتمد فيصير الأمر إليه عند عدم النص ، وعموض وجه الأداء ، فإنه ما يسوغ قبوله ، ولا ينبغي رده ، ولا سيما فيما تدعو إليه الضرورة ، وتمس الحاجة بما يقوى وجه الترجيح ، ويعين على قوة التصحيح كقياس : « قال رجلان ، (١) « وقال رجل ، (٢) على « قال رب ، (٣) فى ادغام اللام فى الراء ، ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ، ولا يرد لإجماعاً ، ولا أصلاً ، مع أنه قليل جداً . وقد زل قوم فأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روى ، وماله وجه ضعيف على الوجه القوى .

وحتى يغلُق هذا الباب المؤدى إلى البلبلة منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض ، وخطأ القارئ بها ، وفى هذه المسألة وهى القياس فى القراءة تفصيل ليس من موضوعنا (٤) .

هذا هو مجمل ما قيل فى القراءة الصحيحة ، وشروط اعتبار صحتها

== لأن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها ، ثم أجاز رفع الصفته ونصبها أو رفع الأولى ونصب الثانية أو بآء كس ، وعال ، ولكن لا يقرأ بشيء من ذلك

(١) سورة المائدة ٣٣ .

(٢) سورة غافر ٢٨ .

(٣) سورة المائدة ٢٥ .

(٤) انظر النشر ١/١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

وقد راعيت الاختصار لأنها ليست من موضوعنا إلا بمقدار كونها منطلقاً إلى القراءة الشاذة التي هي موضوع بحثنا الآن .

ما القراءة الشاذة :

قدمت أن شروط القراءة الصحيحة ثلاثة ، والآن أقول كل قراءة اختلف فيها أحد الشروط أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عن من هم أكبر منهم (١) .

يقول صاحب طيبة النشر بعد البيتين الذين قدمتهما :

وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة (٢)

هذا هو الرأي المعتد به في القراءة الشاذة ، وهناك آراء أخرى كلها مبنية على تخليط وهم ، من هذه الآراء :

— أن بعضهم يطلق على ما ليس في كتابي الشاطبية والتيسير أنه شاذ ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن السبعة شاذاً ، وهؤلاء وهؤلاء يجعلون القراءة الصحيحة هي التي عن السبعة ، أو أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي - صلى الله عليه وسلم - في قوله : « أقراني جبريل على حرف فراجعتة ثم لم أزل أزيد فيزدني حتى انتهى الأمر إلى سبعة أحرف » (٣) هي قراءة هؤلاء السبعة ، وربما كان كثير ما ليس في الشاطبية والتيسير من كتب القراءات وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير ما فيهما ، وإنما أوقع هؤلاء في

(١) النشر ١٨/١ ، ١٩ ،

(٢) طيبة النشر ص ٥٥ .

(٣) صحيح البخاري ٣/٢٢٦ ، وصحيح مسلم ١/٥٦١ ، بندهمان عباد

ابن عبد الله بن عتبة وانظر البرهان ١/٢١١ .

الشبهة أنهم سمعوا: أنزل القرآن على سبعة أحرف وسمعوا: قراءات السبعة، فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها، ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن جاهد على سبعة من القراء، وخطأوه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصر على دور هذا العدد أو زاده، أو بين مراده؛ ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة.

وقال الإمام أبو محمد مكي: «وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعمائة من أعلى رتبة، وأجل تدرا من هؤلاء السبعة: (١). ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين لم يكن قد قرأ بأكثر من السبع فصنف كتاباً، وسمّاه السبع فانتشر ذلك في العامة وتوهوا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار ذكر مصنفه (٢).

- وبعضهم يجعل ما وراء العشرة شاذاً (٣) وعن قال بذلك القاضي جلال الدين البلقيني، فإنه قال بعد أن ذكر القراءة المتواترة وأنها السبعة، وقراءة الأحاد وأنها الثلاثة فوق السبعة قال: «والشاذ قراءة التابعين كالأعمش، ويحيى بن وثاب، وابن جبير ونحوهم (٤).

وفي هذا الكلام نظر يفهم مما تقدم من اعتمادنا واستحساننا لجعل الشاذ هو ما فقد واحداً أو أكثر من شروط الصحة الثلاثة سواء أكان من السبعة أم من العشرة أم من غيرها.

(١) النشر ١/ ٣٧.

(٢) النشر ١/ ١٦، ٤٦، وانظر المحاسب ١/ ٣٢، ومقدمة محقق

المحاسب ص ١١.

(٣) النشر ١/ ٤.

(٤) الإتيان ١/ ٧٩.

- وقد نقل السيوطي أن الشاذ: هو ما لا يصح سنده (١).

وبما تقدم نستطيع أن نستخلص آراء أربعة:

أولها: أن ما خرج عن شروط الصحة السابقة فهو شاذ. وهذا أفضل الآراء.

ثانيها: أن ما ليس في السبعة أو في كتابي السبعة فهو شاذ.

ثالثها: أن ما عدا العشرة فهو شاذ.

رابعها: أن ما لم يصح سنده فهو شاذ.

أنواع القراءات:

جميع ما روى في القرآن الكريم على ثلاثة أقسام:

أولها: قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه الشروط الثلاثة

المتقدمة.

وثانيها، قسم صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية،

وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل، ولا يقرأ به، لعلتين:

الأولى: أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الأحاد ولا يثبت قرآن

يقرأ به بخير الواحد.

والثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على صحته وما لم

يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر جاحده، ولبس ما صنع

إذا جهده.

وثالثها: قسم نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية،

فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف (٢).

(١) الإتيان ١ / ٨١ .

(٢) النشر ١ / ١٤١ .

ومثال الأول: «مالك يوم الدين»، و«ملك يوم الدين»، (١)،
و«يخادعون»، و«يخادعون»، (٢).

ومثال الثاني: قراءة ابن عباس: «وكان أمامهم ملك يأخذ كل
سفينة غصباً». وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشياً أن يرهقها غنياً
كافراً، (٣).

ومثال الثالث: وهو كثير في كتب الشواذ مثل كتاب الكرماني (٤)
قراءة أبي السميفع، وأبي الستمال، وغيرهما في «ننجتيك بيدك»،
«ننجتيك»، - بالحلة المهملّة - «لتكون لمن خالفك آية»، (٥)، بفتح
اللام من «خالفك»، .

وزاد أبو الخير الجزري رابعاً: وهو ما نقله غير ثقة ولا وجه له
في العربية، ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والخطأ، وهو قليل
جدّاً، بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع
«معاش»، بالهمز في قوله تعالى: «وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم
له برازقين»، (٦)، ومارواه ابن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر
- وهو رابع السبعة - من فتح ياء «أدرى أقرب»، (٧) مع إثبات الهمزة
وهي رواية زيد وأبي حاتم عن يعقوب (٨).

(١) سورة الفاتحة آية ٤ .

(٢) سورة النساء ١٤٢ .

(٣) سورة الكهف ٧٩ ، ٨٠ .

(٤) شواذ الفراء للكرماني مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة رقم ٢٠٠٧٣ .

(٥) سورة يونس ٩٢ .

(٦) سورة الحجر ٢٠ .

(٧) سورة الأنبياء ١٠٩ .

(٨) النشر ١/١٦ .

وزاد خامسا أيضا : وهو ما وافق العربية والرسم ولم يقبل البتة ، وهذا رده أحق ، ومنعه أشد ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي ، وكان بعد الثلاثمائة .

قال الإمام أبو طاهر بن هاشم في كتابه البيان : وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صحّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها ، فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل ، وقد عقده بسبب ذلك مجاس في بغداد فتاب ورجع (١) .

وزاد السيوطي قسما سادسا ، قال : وظهر لي سادس يشبه من أنواع الحديث المدرج ، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص : « وله أخ أو أخت من أم » (٢) . وقراءة ابن عباس : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » (٣) .

القراءات السبع وتقسيمها إلى مجمع عليه وشاذ :

علمنا حدّ القراءة الشاذة المعتقد به ، وهي بهذا التعريف لا تختص بقراءة قارئ دون آخر ، فالشذوذ يقع في قراءات السبعة كما يقع في قراءات غيرهم ، وإن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة أشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركز النفس إلى ما نقل عنهم

(١) النشر ١ / ١٧٧ .

(٢) سورة النساء ١٧٦ .

(٣) سورة البقرة ١٩٨ .

فوق ما ينقل عن غيرهم ، وقال تقي الدين السبكي - بعد أن قسم القراءات
وفصل أنواعها - : وهكذا التفصيل في شواذ السبعة فإنّ عنهم كثيراً
شاذاً ، (١) .

القصود من القراءة الشاذة :

قد يكون المقصود من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة ،
وتبيين معانيها : كقراءة عائشة وحفصة : « والصلاة الوسطى صلاة
العصر » ، (٢) ، وقراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيمانهما » ، (٣) ، وقراءة جابر
« فإنّ الله من بعد إكراههنّ لهنّ غفور رحيم » ، (٤) .

وقد استفاد النحويون من القراءة الشاذة كثيراً فقد كانت
القراءات من مصادر السكوفيين ، واستفاد منها البصريون أيضاً ، وعلى
كل فإنّ النحويين والصرفيين قد اتخذوا منها دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه
في بعض المسائل ، واتخذوها سنداً ودعامة وتقوية لرأى الجمهور في
مواضع أخرى ، وجعلوا منها في بعض الأحيان مبيناً للمراد من قراءة
الجماعة . ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن ابن عباس في مصحف ابن
مسعود : « ولأذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ويقولان
ربنا » ، (٥) ، وفيه : « والملائكة باسطو أيديهم يقولون أخرجوا » ، (٦) .
قال أبو الفتح بن جنى في هذا دليل على صحة ما ذهب إليه أصحابنا

(١) الشرح ٤٤ / ١ والإيقان ٨٦ / ١

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٨

(٣) سورة المائدة آية ٣٨

(٤) سورة النور ٣٣ والإيقان ٨٧ / ١

(٥) سورة البقرة آية ١٢٧

(٦) سورة الأنعام آية ٩٣ .

من أن القول مراد مقدر في نحو هذه الأشياء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون (١) فقد اتخذ من القراءة الشاذة دليلاً على صحة رأى أصحابه ونقض رأى مخالفيه .

ومن ذلك قراءة قتادة : « وكأين من نبي قتل معه ربّيون كثير » (٢) ، بتشديد التاء من قتل . قال أبو الفتح بن جني في هذه القراءة دليل على أن من قرأ من السبعة قتل أو قاتل معه ربّيون فإنّ ربّيون مرفوع في قراءته بقتل أو قاتل وليس مرفوعاً بالابتداء ، ولا بالظرف الذي هو « معه » كقولك مررت برجل يقرأ عليه سلاح ؛ ألا ترى أنه لا يجوز : كم نبي قتل - بتشديد التاء - على وزن فعل . فإن قلت فهلا جاز فعمل جملا على معنى كم ، قيل : لو انصرف عن اللفظ إلى المعنى لم يحسن العود من بعد إلى اللفظ ، وقد قال الله تعالى - كما تر ٥١ - : معه ولم يقل معهم فافهم ذلك (٣) . هذا لفظ ابن جني وقد وجدت في كتاب « ليس » لابن خالويه (٤) ما يوضح كلام ابن جني في هذا الموضوع فلا بأس بإيراده بنصه .

قال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية ما رجع من معناه إلى لفظه إلا في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد من القرآن ، وهو قوله تعالى : « ومن يؤمن بالله » فوحد « يؤمن » وذكره على لفظ « من » ، وكذلك : « يدخله جنات » ، ثم قال : « خالد بن فيها » فجمع الخالدين على معنى « من » ، ثم قال : « قد أحسن الله رزقا » (٥)

(١) المحتسب ١ / ١٠٨ و ١٠٩

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٦

(٣) المحتسب ١ / ١٧٣ .

(٤) مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة .

(٥) سورة الطلاق آية ١١ .

فرجع بعد الجمع إلى التوحيد... وكان ابن الخياط يتعجب من ذكاء ابن مجاهد كيف استخرج هذا الحرف "بفطنته وحدة أصغريه قال الله عز وجل: «ومن يقنت منكن لله ورسوله» (١) فذكر على لفظ (من) وهو يريد نساء النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم قال: (وتعمل صالحاً) فأنت، ولو قال: تقنت، ويعمل صالحاً لم يجز، وقال «بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن» (٢) فوحد وذكر على لفظ «من»، ثم قال: (ولا خوف عليهم) فجمع ورجع من لفظ «من» إلى «منه» ولا يجوز: بلى من أسلموا، ثم تقول: وهو محسن وهذا دقيق حسن» (٣).

وبهذا أصبح كلام ابن جنى واضحاً. ومنه نأخذ أنه قد اتخذ من القراءة الشاذة دليلاً على وجه خاص من الإعراب مقويماً لما قرأ به الجماعة.

ومن استدلالهم بالقراءة الشاذة تقوية لرأى الجماعة وتبيناً للواد من قراءتهم ما قاله صاحب المحتسب بعد أن أورد قراءة ابن مسعود «إني أراني أعصر عنباً».

هذه القراءة هي مراد قراءة الجماعة: «إني أراني أعصر خمرأ» (٤).

الفرق بين الشذوذ في القراءات وفي غيرها وما يترتب على ذلك:

علمنا أن الشذوذ في القراءات إنما يكون بمخالفة واحد من الشروط الثلاثة المذكورة وهو الصحيح المختار.

(١) سورة الأحزاب آية ٣١.

(٢) سورة البقرة آية ١١٢.

(٣) كتاب «إيسر» لابن خلوويه باب ١٠٧.

(٤) سورة يوسف آية ٣٦، المحقق ١/٢٤٣.

أما الشذوذ في النحو والصرف فإنه يكثر بمخالفة القواعد المستقرة
المبينة على الأغلب الأعم من كلام العرب الموثوق بهم .

فجهة الشذوذ في كل من القراءات وغيرها مختلفة في نواح ، ومتفقة
في نواح أخرى .

فالشذوذ في القراءات أعم من الشذوذ عند علماء النحو والصرف ،
فبينهما العموم والخصوص المطلق يجتمعان في مخالفة القواعد النحوية
والصرفية ، وينفرد الأعم : وهو الشذوذ في القراءات بمخالفة الرسم ،
أو مخالفة صحة السند .

وقد ترتب على هذا الفرق أمور منها :

١ - أنه قد تكون القراءة الشاذة عند النحاة أقوى وجهاً وأوكد
معنى من المجمع عليها :

ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد : الذي نساء لون
به والارحام ، (١) رفعاً .

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف ،
أى والارحام مما يجب أن تتنقوه ، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه وحسن
رفعہ ، لأنه أوكد في معناه ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً فزيد
فضلة على الجملة ، وإنما ذكر فيها مرة واحدة . وإذا قلت : زيد ضربته ،
فزيد رب الجملة (أى المسند إليه) فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول
على أنه نائب وفضلة بعد استقلال الجملة ، نعم ولزيد فيه ذكران :
أحدهما اسم الظاهر ، والآخر ضميره وهو الهاء ، ولما كانت الارحام ،
فيما يعنى به ويقوى الأمر في مراعاته جاء بلفظ المبتدأ الذى هو أقوى

(١) - سورة النساء آية ١ .

من المفعول ، وإذا نصبت الأرحام أو جرت فهي فضلة ، والفضلة متعرضة للحذف والبذلة (١) ، فهو هنا يريد أن يجعل القراءة الشاذة أقوى وجهاً في العربية والمعنى من القراءة المجمع عليها ، وهي نصب الأرحام .

ومثل ما تقدم ما رواه عمرو عن الحسن : « وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ، (٢) برفع أرجلكم .

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخبر محذوف دل عليه ما تقدمه من قوله سبحانه : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم أي : وأرجلكم واجب غسلها ، أو مفروض غسلها ، أو مغسولة كغيرها ونحو ذلك ، ثم قال : وكان بالرفع أقوى معنى ، وذلك لأن يستأنف فيرفع على الابتداء فيصير صاحب الجملة ، وإذا نصب أوجر عطف على ما قبله فصار لاحقاً وتبعاً (٣) .

فهو بفضل الرفع هنا على الجر الذي هو قراءة الجماعة ، وكما قلت : لا تعارض بين شذوذ القراءة وكونها أقوى عربية ومعنى .

٢ - وقد يسكون للقراءة للشاذة وجه وتنظير ولا تخرج بهذا عن الشذوذ : ومن ذلك قراءة الحسن : « أو يعمفون الذي ، (٤) . ساكنة الواو ..

(١) المحتسب ١ / ١٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٦٤ .

(٣) المحتسب ١ / ٢٠٨ .

(٤) للبصرة ٢٣٧ من قوله تعالى : « إلا أن يعمفون أو يعمفون الذي بيده عقدة النكاح ،

قال أبو الفتح : سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو الألف ، لأنها لا تتحرك أبداً .

وذلك كقولك : أريد أن تحيا ، وأحب أن تسمى ، ثم شبهت الياء بالألف لقربها فجاء عنهم مجيئاً كما استمر نحو قوله :

كان أيديهم بالموماه أيدي جوار بن ناعمات

إلى أن يقول : وعلى كل حال فالفتح أعرب (١) .

فقد أتى بنظائر للقراءة من للشعر العربي ، ومع هذا فلم تخرج عن الشذوذ ، لأن الشذوذ فيها ليس من جهة العربية فقط حتى يخرجها التنظير عن هذا الشذوذ ، لأن الشذوذ فيها ليس من جهة العربية فقط .

بل للرواية دخل فيها ، وأيضا فإن ما نظر به من قبيل ضروة الشعر فلا يجعل مناطا لقياس جديد ولا يخرج عن الشذوذ .

٣ - بل قد تكون القراءة الشاذة موافقة للتواعد النحوية تماما ومع ذلك لا تخرج بموافقتها هذه عن الشذوذ لأن شذوذها من ناحية أخرى هي الرواية .

من ذلك قراءة مجاهد : « زَيْنَ لِلنَّيَّاسِ حَبِ الشُّهُوتِ » (٢) بفتح الزاي والياء .

قال أبو الفتح : فاعل هذا الفعل إبليس ودل عليه ما يتردد في القرآن من ذكره فهذا نحو قول الله تعالى : « يعدم ويمنيهم » (٣) وما جرى

(١) المحتسب ١/ ١٢٥ - ١٢٧ .

(٢) سورة آل عمران ١٤ .

(٣) سورة النساء : ٢ .

هذا المجرى (١) ومن ذلك عن يحيى وإبراهيم وكلام الله موسى، (٢)
بنصب الله وجعل موسى فاعلا (٣).

وتقديم المفعول على الفعل جائز في سعة الكلام ومع أن القراءة
موافقة للقواعد إلا أن ذلك لم يخرجها عن الشذوذ.

٤ - كون القراءة لغة قوم لا يخرجها عن الشذوذ.

إن كون للكلمة أو الكلام لغة قوم يخرجها عن الحكم عليه بالشذوذ
في أقوى الآراء وهو ما أميل إليه (٤)، وهذا في غير القراءات،
ويختلف الأمر في القراءة الشاذة، وقد علمنا أن القراءة الشاذة شذوذها
باعتبار يخالف الشذوذ العادي فالشذوذ العادي خروج عن القواعد،
أما الشذوذ في القراءات فهو خروج عن الرواية، أو مخالفة الرسم،
أو مخالفة القواعد فيلتقي الشذوذان في مخالفة القواعد وينفرد الشذوذ
في القراءة بمخالفة الرواية أو مخالفة الرسم العثماني.

وبناء على ما تقدم أقول: إن القراءة الشاذة رواية أو مخالفة
للرسم لا يخرجها عن هذا الشذوذ كونها لغة قوم من العرب، وإذا
كانت موافقة للقواعد الشاذة للقواعد موافقة تامة على أقوى الوجوه
لا يخرجها عن الشذوذ فكونها لغة قوم بأعيانهم أولى أن لا يخرجها
عنه لأن الجهة مختلفة.

مثال ذلك ما جاء في المحتسب: قال ابن مجاهد: قال عباس: سألت

(١) المحتسب ١/١٥٥.

(٢) سورة النساء ٦٦.

(٣) شواذ القراءة للكرماني مخطوطة ورق ٦٦.

(٤) انظر الشذوذ والضرورة في لغة العرب من ص ٣١ - ٣٥.

أبا عمرو عن « يعلمهم » الكتاب ، فقال أهل الحجاز يقولون : « يعلمهم »
و « يعلمونهم » (١) منقولة ، ولغة تميم : « يعلمونهم » و « يعلمونهم » .
قال أبو الفتح : أما التشكيل فلا سؤال عنه ولا فيه ، لأنه استيفاء واجب
الإعراب لكن من حذف فعنه السؤال ، وعلته : توالي الحركات مع
الضمان فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب وعليه
قراءة أبي عمرو « فتوبوا إلى بارئكم » (٢) فيمن رواه بسكون الهمزة ،
وحكى أبو زيد : بلى ورُسُلنا لديهم يكتبون ، (٣) بسكون اللام ،
وبعد أن أتى ابن جنى بأمثلة كثيرة للإسكان من نحو :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل (٤)

قال : وهو كثير في الشعر فكذلك قول بني تميم « يعلمونهم » ،
ويلقنهم (٥) فقد رأينا القراءة الشاذة لغة تميم وقد أتى لها ابن جنى
بأمثلة كثيرة يشبهها في الإسكان وأتى بنظائر من الشعر محمولة على
الضرورة ومع كون هذه القراءة الشاذة لغة قوم لم يخرجها ذلك
عن الشذوذ .

٥ - قد تكون القراءة غير شاذة قراءة ومع ذلك تقرب من الشاذ
عربية وهذا شيء يؤكد ما ذهب إليه المحققون من أن الشذوذ في القراءة

(١) يعلمهم من قوله تعالى : « ويعلمهم الكتاب الحكمة ويزكهم » البقرة
١١٩ ويعلمهم من قوله تعالى : « أولئك يعلمهم للاعنون » البقرة ١٥٩ .

(٢) سورة البقرة ٥٤ .

(٣) سورة الزخرف ٨٠ .

(٤) انظر شرح القوائد السبع للأنباري ص ١٠ والارتعاف

خطاظة ورقة ٣٨٤ .

(٥) المحتسب ١/١٠٩ .

إنما هو في الخروج عن شرط من الشروط الثلاثة التي ذكرتها قبل ،
لأن الشذوذ هو مخالفة السبعة أو مخالفة العشرة ، فقد تكون
القراءة مجمعا عليها من السبعة ومع ذلك تقرب من الشاذ عربية لولا
تأويلها بما يخرجها عن الشذوذ .

ومن ذلك ما قاله الفراء : « يدعو لمه ضره أقرب من نفعه ، (١) لجاء
التفسير يدعو من ضره أقرب من نفعه وقد حالت اللام بينهما ، وكذلك
هي في قراءة عبد الله : « يدعو من ضره ، ولم نجد العرب تقول :
ضربت لأخاك ولا رأيت لويد أفضل منك وقد اجتمعت القراءة على
ذلك فنرى أن جواز ذلك لأن « من ، حرف لا يتبعين فيه الأعراب ،
فامتنعوا الأعراب باللام إلى أن قال « وموقع اللام كان ينبغى أن
يكون في « ضره ، وفي قولك : عندي ما لغيره خير منه فهذا وجه
القراءة للاتباع ، (٢) »

فهذه قراءة السبعة وهي يجمع عليها كما قال الفراء ومع ذلك فلولا
تأويلها لسكانت من الشاذة عربية لأن الفراء أثبت إنه لم يسمع مثل هذا
عند العرب .

٦ - بل قد تكون القراءة لأحد السبعة ، ومتصلة السند ويحكم عليها
بالشذوذ عربية :

ومن ذلك قراءة عبد الله بن عامر - وهو أحد القراء السبعة وقراءته
متصلة السند قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل
أولادهم شركائهم » (٣) بنصب أولادهم وجر شركائهم .

(١) سورة الحج آية ١٣ .

(٢) معاني القرآن للقراء ٢/٢١٧ .

(٣) سورة الانعام آية ١٢٧ .

فقد غلظه البصريون ، وجعلوا ذلك من قبيل الشاذ لأنهم لا يجوزون
الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر (١) .

وقد بسط الكلام في الخلاف حول هذه المسألة الأنباري في
الإنصاف ووضحها البغدادي في الخزانة (٢) هذا بعض مما ترتب
على الفرق بين الشذوذ في القراءة والشذوذ في غيرها ولو رحت
أستقصى هذه المسائل لقاتني الحصر .

بعض الجهات التي تشذ فيها القراءات :

علمنا ما القراءات الشاذة ، وكثيراً ما يختص بها ؛ والآن أفضل
القول في بعض الجهات التي تشذ منها القراءة مما له اتصال وثيق بالشذوذ
في اللغة بعامه :

أولاً : من جهة النحو :

من ذلك قراءة أبي جعفر : « ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم » (٣)
بضم التاء في « الملائكة » .

قال أبو الفتح : هذا مذهب ضعيف جداً ، وذلك أن الملائكة
مجرورة ولا يجوز أن يكون حذف همزة « اسجدوا » وألقى حركتها
على الهاء من موضعين وخلاصة ما ذكر : أبو الفتح لعدم الجواز في
الموضعين هو :

أولاً : أن هذا التحقيق إنما هو في الوصل وفي الوصل لا توجد
همزة .

(١ ، ٢) الإنصاف ٤٣٥ ، ٤٢٦ وانظر في تفصيل هذه المسألة الإنصاف :

٤٢٧ ، ٤٢٦ ، والخزانة ٢ / ٢٤٢ - ٢٥٥ مدرسة الكوفة للمخزومي ٥٣ .

(٣) سورة الاعراف ١١

وثانياً : أن التحقيق في نحو هذا إنما يكون إذا كان الحرف
الأول قبل الهجرة ساكننا صحيحاً (١) .

ومن ذلك ما رواه مبارك (٢) عن الحسن أنه كان يقرأ :
« بثلاثة آلاف ، (٣) « وبخمسة آلاف » (٤) بالوقف ولا يجزى
واحداً منهما .

قال أبو الفتح : وجهه في العربية ضعيف وذلك أن ثلاثة وخمسة
مضافان إلى ما بعدهما والإضافة تقتضى وصل المضاف بالمضاف إليه
لأن الثانى تمام الأول وهو معه فى أكثر الأحوال كالجزم الواحد
وإذا وصلت هذه العلامة للتأنيث فهى تام لا محالة وذلك أن أصلها
التاء وإنما يبدل منها فى الوقف الهاء ، وإذا كان كذلك - فلا وجه
للهاء لأنها من أمارات الوقف والموضع على ما ذكرنا متقاض
للوصل (٥) .

فالشذوذ هنا فوق أنه من جهة الرواية هو من جهة الخروج على
القواعد النحوية أيضاً .

وثانياً : من جهة الصرف :

فقد تشذ القراءة بخروجها على القواعد الصرفية المبنية على الكثير

(١) انظر المختص ١/٢٤٠ - ٢٤١

(٢) هو المبارك بن الحسن بن هلال الثقفى ، روى قراءة الحسن البصرى -

طبقات القراء ٢/٤٠

(٣) سورة آل عمران ١٢٤

(٤) سورة آل عمران ١٢٥

(٥) المختص ١/١٦٥

الغالب ومن ذلك قراءة ابن عباس : « فَمَصْرَهَن » ، (١) مكسورة الصاد
مشددة الراء وهي مفتوحة .

قال ابن جنى : أما فَصَّصْرَهَن ، بكسر الصاد وتشديد الراء فغريب
وذلك أن يَفْعَل في المضاعف المتعدى شاذ قليل وإنما بابه فيه يَفْعَل
كصَب الماء يصبه ، وشَدَّ الحبل يشده (٢) .

فالشذوذ هنا من جهة الخروج على القاعدة الصرفية التي تجعل
باب الثلاثي المضعف المتعدى ففعل يفعل وهذا بالإضافة إلى الشذوذ
في الرواية .

ومن ذلك قراءة الأعمش « فلن يضرب الله شيئاً » (٣) بكسر الضاد (٤)
وقراءة الجماعة : « ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً » بضم عين
يضر وفي قراءة الأعمش ما في قراءة ابن عباس سواء بسواء .

ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي زيد عن أبي السمال أنه كان
يقراً : « ما بقي من الربو » (٥) مضمومة الباء ساكنة الواو .

قال أبو الفتح : في هذا الحرف ضربان من الشذوذ :

أحدهما الخروج من الكسر إلى الضم بناء لازماً والآخر وقوع
الواو بعد الضمة في آخر الاسم وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل

(١) سورة البقرة ٢٦ من قوله تعالى : « قال فخذ أربعة من
الطين فصرهن »

(٢) المحتسب ١/١٣٦

(٣) سورة آل عمران ١٤٤

(٤) شواذ القراءة لاكرمانى مخطوطة ورقة ٥٤

(٥) سورة البقرة ٧٧٨

نحو - و يغزو ، ويدعو ، ويخلو ، فأما ذو الطائفة التي بمعنى النحوي نحو قوله .

(لا تحيياً للعظم ذو أنا هارفة)

فشاذ (١)

فهذه القراءة مع شذوذها قد خالفت قاعدتين من قواعد الصرف :

الأولى : أن لا ينتقل في الاسم الثلاثي المجرد من كسر الفاء إلى ضم العين ومن ثم أهمل وزن فعل في أوزان الأسماء الثلاثية المجردة وما ورد منه من نحو : حبك ، قيل أنه شاذ أو من تداخل اللغات .

والثانية : أن لا يكون اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وعلى هذه القراءة تكون الواو في آخر اسم معرب قبلها ضمة ولعل الذي غرّب هذا القارئ أن كتابة هذه الكلمة في المصحف بالواو فقرأها كذلك .

وثالثاً : من جهة الزيادة :

قد تكون القراءة الشاذة فيها كلمة أو كلمات زائدة عن قراءة الجماعة وحينئذ تكون القراءة شاذة من جهة مخالفتها للرسم هذا زيادة على شذوذها من جهة الرواية .

ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن ابن عباس في مصحف ابن مسعود وقد تقدم قريباً - ولذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ويقولان ربّنا ، (٢) وفي هذه القراءة : (ويقولان) ليست في قراءة الجماعة .

(١) المحتسب ١/١٤٢ وصدر البيت * و * لأن لم تغير بهدما قد صنعت * وهو لعارق الطائي وانظر الحاسة لابن تمام

(٢) سورة البقرة ١٢٧

ومن ذلك : عن ابن مسعود : « ولاكل جعلنا قبله يرضونها ،
وعن أبي ذر ، ولاكل قبله هو موليا ، (١) وقراءة الجماعة : (ولاكل
وجهة هو موليا) (٢) .

ورابعاً : من جهة وضع كلمة أو كلمات مكان أخرى أو آخر .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود « وما تبدوا من شيء أو تخفوه
يحاسبكم به الله يغفر لمن يشاء » (٣) وقراءة الجماعة « وإن تبدوا ما في
أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء » (٤) ففي قراءة ابن
مسعود (ما) بدل (أن) و (من شيء) بدل (ما في أنفسكم) ونقصت
الفاء وجزم (يغفر) قال ابن جنى : الجزم على البدل من (يحاسبكم) (٥)
ومن ذلك قراءة طلحة : « إن يصبكم قرح » (٦) بدل « إن يمستكم
قرح » (٧) ويدخل تحت هذا النوع التقديم والتأخير ، أى : تقديم بعض
الكلمات على بعض ومن ذلك قراءة علي : « إذ قال الله يا عيسى إني رافلك
إلى ومتوفيك ومطهرك » (٨) .

وقراءة الجماعة فيها : « إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافلك
إلى ومطهرك من الذين كفروا » (٩) .

(١) شواذ القراءة للكرمانى ورقة ٣٣ .

(٢) سورة البقرة ١٤٨ .

(٣) شواذ القراءة للكرمانى ورقة ٤٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٨٤ .

(٥) المحتسب ١/٤٩١ .

(٦) شواذ القراءة ورقة ٥٣ .

(٧) آل عمران ١٤٠ .

(٨) شواذ القراءة ورقة ٥٠ .

(٩) آل عمران ٥٥ .

ولو رحنا نستقصى أوجه المغايرة بين القراءة الشاذة وقراءة الجماعة لغاتنا الحصر وما ذكرته فيه الكفاية ، وماهد في إلا أن أوضح بعضاً من هذه الوجوه لتكون مناراً للسالك وبالله التوفيق .

في توجيه القراءة الشاذة : (١) .

من المهم معرفة توجيه القراءات ، وقد اعتنى به الأئمة وأفردوا فيه كتباً منها المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى علماً بأن توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة (٢) وتوجيه القراءة الشاذة يجعل النفس مطمئن إليها ، ويزيل ما يعترها من وحشة عند النظرة الأولى .

د فقد يستبشع ظاهر الشاذ بآدى الرأى فيدفعه التأويل ، كقراءة :
د قل أعير الله أخذ ولياً فاطر السموات والأرض وهو يطعم
ولا يطعم ، (٣) على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثانى ، وتأويل
الضمير في د وهو ، راجع إلى الولى .

وآذلك قوله : د هو الله الخالق البارئ المصور ، (٤) بفتح الواو
والراء على أنه اسم مفعول ، وتأويله أنه مفعول لاسم الفاعل الذى هو
د البارئ ، فإنه يعمل عمل الفعل كأنه قال : الذى برأ المصور .

ولا يستطيع هذا التوجيه إلا من آ الله دقة فى الحس ، ورزقه
علم العربية على أوسع مدى ، وقد مر بنا بعض من توجيهات ابن جنى
للقراءة الشاذة وهى توجيهات تدل على تبحر فى العلم سبحانه واهبه .

(١) انظر البرهان للزركشى ٣٣٩/١

(٢) البرهان للزركشى ٣٤١/١

(٣) سورة الانعام ٤ .

(٤) سورة الحشر ٢٤

وقد تأتي القراءة الشاذة فلا يجد لها النحوى توجيهها مهما أجهد نفسه وأعمل فكره .

ومن ذلك قراءة الحسن ، وابن هرمز ، وابن عمران ، ونبيح ، وابن بريدة مشوبة ، من قوله تعالى : « قل هل أنبئكم بشر من ذلك مشوبة عند الله » (١) ساكنة الشاء .

قال أبو الفتح : هذا مما خرج عن أصله شاذاً عن بابهِ وحال نظائره ومثله ما يحكى عنهم من قولهم : الفكاهة مقوذة إلى الأذى وقياسهما : مثابة ومقادة ، (٢) .

فقد اعترف ابن جنى بشذوذها عن القاعدة الصرفية وسلم بذلك ولم يستطع أن يوجهها وان يستطيع غيره ذلك ، وغاية ما يقال : إنها شذت تنبيها على أصلها من الواو (٣) .

وعلى هذا فمن القراءات الشاذة ما لا يمكن توجيهه ومنها ما يمكن توجيهه وذلك إما بحمله على وجه صحيح عربية ، وإما بتأويله بما يتلاءم والمعنى المراد ، وكل ذلك لا يخرجهُ عن الشذوذ .

ولا يسعى في نهاية هذا البحث إلا أن أؤكد أنه قد كان بوى لولا الاستطراد الممل الذى قد يخرج بنا عن الموضوع أن أزيد بعض المباحث التى تتصل بالقراءات ومنها : معنى كون القرآن نزل على سبعة أحرف ، ومنها : حكم القراءة بما يخالف رسم المصحف وبالشاذ من القراءات ، وأن فى ذلك خلافاً فبعضهم يجوزهُ مطلقاً وبعضهم

(١) سورة المائدة ٦٠

(٢) المحة ٢١٣/١

(٣) انظر الشذوذ والضرورة فى لغة العرب ص ٤٩، ٤٨ .

يمنعه مطلقاً وبعضهم يفصل ، ومنها : إبراز الفرق بين ما يترتب على الشذوذ في القراءة من عدم القراءة في الصلاة وفي غيرها وبين ما يترتب وعلى الشذوذ في غير القراءة من عدم القياس عليه (١) ومنها ما يتبع نحو الروايات المختلفة للقراءات هل تقبل ؟ أو يرد بعضها ؟

ولكن بعد هذه الموضوعات نسيباً عن صلب البحث منعني .
وأختم كلامي بقول تعاب : إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضّل إعراباً على أعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى (٢) والله أعلم والحمد لله أولاً وأخيراً وهو الهادي إلى سواء السبيل ، ربنا لاترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب .

والله ولي التوفيق .

دكتور / محمد عبد الحميد سعد
عميد الكلية

(١) انظر الشذوذ بالضرورة في لغة العرب ص ٦٩ وما بعدها
(٢) الاتقان للسيوطي ١ / ٢٨٧ ، وانظر البرهان للزركشي ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠